بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 08 يوليو 2020

التعددية الثقافية وهواجس متفاقمة:
محفزات التواصل وأسباب العزلة

أمين اليافعي
باحث يمني

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاشات والمواقف المتباينة إزاء سياسات التعددية الثقافية، خصوصاً في أوقات الأزمات التي تكون ذات صبغة هوياتية واضحة، وبالتالي تبيّن الرهانات المختلفة على هذا النموذج من السياسات الساعي إلى منح حقوق ثقافيةً للجماعات المختلفة ومدى قدرته على الصمود في مواجهة تحدّيات عسيرة، فضلاً عن أن يكون أحد الحلول الممكنة، في لحظة تبدو فيها التحديات والحلول/ المواقف السياسية تخضع لقانون نيوتن الثالث، تزداد التحديات تعقيداً في أبعادها وارتداداتها الثقافية المُعولمة، بينما تزداد المواقف السياسية ميلاً إلى اليمينية والانعزال.

وعلى ضوء هذه التطورات، استعرضت الدراسة طبيعة النقاشات التي تدور في ألمانيا حول نموذج سياسات التعددية الثقافية. والتجربة الألمانية يمكن أن تكون حقلاً خصباً للدراسة، فقد أصبحت حالة مكثفة لطبيعة النقاشات المحتدمة والمتضاربة التي أُعيد فتحها حول هذا النموذج من السياسيات، ولعدّة أسباب: الظروف التاريخية والاجتماعية، طبيعة الهجرات السابقة وشكل حضور الجاليات المهاجرة في المجتمع، استقبال أعداد كبيرة من الوافدين الجدد خلال السنوات القليلة الماضية، صعود قوى اليمين الشعبوي، وما يستدعيه كل ذلك من تحديات وقضايا، فضلا عن التطورات والمشاكل العابرة للحدود التي بات كل بلد يصله نصيبه الوافر من تبعاتها.

تمهيد

على الرغم من الكتابات النظرية الوفيرة التي تناولت مفهوم «التعددية الثقافية» بالشرح والتعليق، فضلاً عن السياسات الحكومية المختلفة التي سعت إلى تكريسه كنموذج عملي، وتعزيزه في الواقع، من خلال إقرار إجراءات قانونية وتنفيذ برامج مختلفة خلال النصف قرن الأخيرة، إلا أن فكرة «التعددية الثقافية» ما زالت تَجُرّ معها الكثير من النقاش والجدل ما بين مؤيد ومعارض في مختلف الأوساط المعنية عند التطرق إليها، سواء كفكرة في حد ذاتها، أو على ضوء التداعيات والهواجس الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة التي يُنظر إليها على أنها نتائج مباشرة لمحاولات تطبيق سياسات التعددية الثقافية.

ومع أن هذا النموذج الذي ينشد تأسيس فضاء عام يسوده كل ما تعززه التعددية الثقافية من قيم كالمساواة والتسامح والانفتاح والقبول والاعتراف بحق الآخر، وخلق بيئة قانونية واجتماعية تمكنه من التمتع بجميع حقوقه المادية والمعنوية المشروعة، لم يحظ هذا النموذج بفرصة سانحة لاختبار مدى صلاحيته وقدرته على توفير ظروف ملائمة لإدارة التنوع والاختلاف - القائم على أساس هوياتي - على نحوٍ مثالي، أو رشيد على الأقل، عدا في بعض التجارب القليلة جدًّا، إلا أنه يبدو أن هذا المشروع قد قُدِّر له أن يعيش في قلب كل التوترات والصراعات العاصفة، المحلية منها والعالمية، وهي صراعات تتوسع وتتعمق بوتيرة عالية منذ عدّة سنواتٍ!

وفي ظل التأثيرات العولمية الكثيفة والعميقة، والإرهاب والتطرف وارتداداتهما، والصعود القوي لقوى اليمين الشعبوي، وما يُعزز ذلك من انقسامات اجتماعية على أساس هوياتي واضح، يظل المجال مفتوحاً لإعادة مقاربة هذا الرهان المثالي الأنيق على ضوء التجارب الحية والقصيرة في مجتمعات شهدت مؤخراً توافد أعداد كبيرة من المهاجرين، وفي لحظة يبدو التكالب شديداً على فكرة التسامح مع الآخر المختلف، والاعتراف به، والتعايش معه، ومن جميع الجهات.

في مفهوم التعددية الثقافية

منذ ظهور مصطلح التعددية الثقافية (Multiculturalism) للمرة الأولى، وكان ذلك من خلال بند صاغته „المفوضية الملكية الكندية" في العام 1965، اكتسب رواجاً واسعاً بين النخب، ونُظِر إليه – في هذه الأوساط - كحلٍّ سحريٍّ للكثير من القضايا والإشكاليات المؤرقة كالتمييز العنصري والاستبعاد والتهميش القائمة على طيف واسع من عمليات التنميط والتصنيف الهوياتية، فضلا عن الرهان عليه في تجسيد قيم المساواة والتسامح والانفتاح والاعتراف، وإعطاء أهمية أساسية للثقافة في تمتين أواصر السلام الداخلي

للمجتمع. أما رسمياً، فقد بدا خياراً „بهي الطلّة" لإدارة التعددية العرقية والثقافية داخل السياسات القومية للدول، ولهذا ظهر الاهتمام به جليّاً في دول ككندا وأستراليا والولايات المتحدة التي كانت تعاني بشدة من صراعات ذات طبيعة عرقية وهوياتية، كما تلقفته المنظمات التابعة للأمم المتحدة بلهفة، فتهرع إلى تبنيه وإصدار الكثير من التوصيات والتقارير والكُتيبات الإرشادية بشأنه على اعتبار أنه أحد أبرز الحلول الآمنة لبناء دولٍ قادرة على تحقيق التنمية والازدهار في عالم متداخل يشهد من جهة انسياح الحدود وتزعزع مفهوم القوميات/الهويات التقليدي/ية، ومن جهة أخرى ازدياد الوعي بضرورة ضمان حقوق متساوية لجميع الأفراد على المستوى المادي والمعنوي والرمزي بغض النظر عن خلفياتهم. وفي هذا الصدد، جاء في إعلان اليونسكو الصادر عام 2001 ما يلي: «الدفاع عن التنوع الثقافي هو أمر أخلاقي لازم ولا ينفصل عن الكرامة الإنسانية، وهو يتضمن التزاماً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية... فالحقوق الثقافية هي جزء متكامل من حقوق الإنسان»[1]. وبعدها بسنوات، عادت المنظمة وأصدرت تقريراً يحث على ضرورة الاستثمار الإيجابي من قِبل الدول والمجتمعات في التنوع الثقافي، فطالبتْ بوضع «سياسات تضفي صبغة إيجابية على الفروقات الثقافية، حيث يمكن للمجموعات التي تتصل فيما بينها أو للأفراد الذين يحتكّون فيما بينهم، العثور في ذلك 'الفارق' على حافز يدفع إلى متابعة التطور والتغيّر، وليس الانطواء في هويات مغلقة»[2].

تاريخياً، تعود الأصول النظرية الأولى لفكرة „التعددية الثقافية" إلى وقتٍ أسبق من بداية تدشين حركة حقوق الإنسان التي انطلقت على نطاقٍ واسعٍ منتصف القرن الماضي. وتشير بعض المراجع إلى أن هذه الأصول تعود إلى المذهب الثقافوي (Culturalism) أو التعددي (Pluralism) الذي أخذ بالتنامي منذ القرن السابع عشر الميلادي، وقد اتخذ مساراً مضادّاً لمنطلقات المذهب الطبيعي (Naturalism) أو الأحادي (Monism) صاحب السطوة الأكبر في تاريخ الفلسفة الأخلاقية والسياسية منذ اليونان، ومرورا بالأديان السماوية وليس انتهاءً بستيورات ميل وهيجل وهوبز ولوك، ويزعم بأن الطبيعة البشرية واحدة لا تتغير ولا تتأثر في جوهرها بالثقافة والمجتمع وقادرة على إقرار أية طريقة من الحياة تكون هي الأفضل؛ وعلى أساس هذا الافتراض ساد الاعتقاد لدى مفكري هذا المذهب بالقدرة على الوصول إلى استخلاص طريقة صحيحة أو رشيدة واحدة فقط، حيث تكون هي الأفضل والقادرة على بلوغ قمة الاكتمال البشري، وهذا يعني أن كل أولئك „الآخرين" -الذين لا يمتثلون لكتالوج مبادئ وقيم هذه الطريقة من الحياة، ولا

1 منظمة اليونسكو، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين، باريس، 2 نونبر 2001

2 منظمة اليونسكو، تقرير اليونسكو العالمي: الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، 2009، ص 4

يؤمنون بقيمتها /صلاحيتها- معيبون أو ناقصون إلى الحد الذي يعجزون فيه عن بلوغها[3]. على العكس من ذلك، يذهب أنصار المذهب الثقافوي (فيكو، مونتيسيكو، هيردر، دي مونتين ... إلخ) إلى أهمية الثقافة في الحياة البشرية؛ فالبشر يتشكلون في الأساس عن طريق الثقافة، ولهذا فهم يتباينون من ثقافة لأخرى، ولا يشتركون إلا في الحد الأدنى من الخصائص المستمدة من النوع، والتي لا يمكن الاستدلال منها على أية أهمية أخلاقية[4].

في العقود الأخيرة، صار يُنظر إلى التعددية كقيمة جوهرية تقوم على فكرة أن الواقع والثقافة والحقيقة والقيم هي أمور ذات طبيعة تعددية ويستحيل تغييرها، ولهذا السبب فقد اتخذت شكل البرنامج المعياري «إعلاء شأن التغاير على التجانس، والاختلاف على التماثل، واعتبار التنوع والتحول والانفتاح قيماً يُحتكم إليها»[5] وصولاً إلى القول بوجود تصورات وأوجه متعددة ومختلفة - وربما متنافسة ومتضاربة - للخير والحياة الإنسانية الكريمة، وكما لخصتها أطروحة جون رولز.

في هذا السياق، ظهر مفهوم ,,التعددية الثقافية'' في الخطاب السياسي المعاصر، النظري منه والعملي، على ضوء حيثيات كثيرة: ظهور ثقافة حقوق الإنسان، إعلانات حقوق الإنسان للمنظمات الدولية القائمة على مبدأ عدم التمييز واحترام كرامة الإنسان أيّا كان، الانتباه إلى مسألة الأقليات والتهديدات الكبيرة المرتبطة بها، وكما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية، جرائم الإبادة الجماعية، الاستعمار، العبودية، انتشار فكرة الديمقراطية والليبرالية، عدم القبول بالعيش في مكانة سياسية واجتماعية وثقافية متدنية، المطالبة بحقوق سياسية متساوية بما فيها الحق في المشاركة بتشكيل الحياة الثقافية على مستوى المجتمع الأوسع، الهجرة، العولمة، تركيبة الدول المعاصرة والقضايا السياسية المعقدة التي برزت على هوامش التمثيل الديمقراطي والمواطنة المتساوية، الديناميكية الاقتصادية، قبول التنوع الثقافي واعتبار الدفاع عنه أمراً أخلاقياً، وإعادة تعريف العلاقة بين السياسي والثقافي بما جعل الثقافة والتنوع الثقافي بنداً ذا صلة بالخطط السياسية وإقراره في الحيز العمومي وربط كل ذلك بالأمن والتنمية والازدهار[6].

3 Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory, Macmillan Press Ltd, UK, 2000, pp. 16-50

4 المصدر السابق، ص 10، 50 - 79

5 أندرو إدجار وبيتر سيدجويك، موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، 2014، ص 181

6 يُنظر: ويل كيمليكا، 2011، ص 33، 58، 67، 112؛ وBhikhu Parekh، 2000، ص 7-8، وBrett Klopp، 2002، ص7، وسالمون ديورنغ، 2015، ص 254

وقد جرى تعريف ,,التعددية الثقافية"[7] في الدراسات النظرية ذات الصلة بصيغٍ مختلفة؛ فهي تُشير إلى السياسات العامة التي تُصبغ على مختلف الثقافات نوعاً من الاعتراف الرسمي[8]، وتعني بأنه «لا ينبغي على الدول أن تُساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديمقراطيات الليبرالية الدستورية، ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو السياسيات التي تهدف إلى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية والثقافية»، كما يذهب ويل كيمليكا أحد أبرز المفكرين السياسيين المتحمسين لِما سماها ,,أوديسا التعددية الثقافية"، وإن كان يرى أن مثل هذا التعريف لا يُقدّم الكثير، حتى وإن كان عادلاً[9]، فهي - حسب وجهة نظره - ظاهرة أكثر تعقيداً مما نعرفه، ولا يمكن حصرها في مبدأ واحد أو نموذج سياسي وحيد[10]. بينما يرى البعض أن ,,التعددية الثقافية" تُمثل منهجاً اجتماعياً يُميّز نفسه كبديل إيجابي عن السياسة التقليدية الساعية إلى إحداث تجانس وتطابق بين أفراد المجتمع؛ فهي تلتزم بسياسة الإقرار بحقوق المواطنين في امتلاك هويات متعددة، وإثبات قيمة التنوع الثقافي[11]. أما ديورنغ الذي يربط الفكرة بسياق ظهور الدولة الحديثة، تلك الدولة التي وُجِدت بُغية تمكين الأفراد ذوي العقائد المختلفة من العيش بسلام كمواطنين، لهذا فهو يرى أن التعددية الثقافية أصبحت سياسة رسمية تهدف إلى تعزيز الحق في مواطنة متكاملة – وليس رسمية فحسب – لمن هم من ثقافات أو خلفيات ثقافية مختلفة كما فعلت دولة القرن الثامن عشر بإلغاء المعتقد الديني كأساس للمواطنة، فتصبح الثقافة مهمة في هذا الصدد، لكونها تتعدى المفهوم التقليدي للمواطنة المتمثل بالحصول على بعض الحقوق والامتيازات كحمل جواز السفر والتمتع بحق التصويت في الانتخابات وغيرها من الحقوق إلى فضاء أوسع يمنح المرء القدرة على أن يُسهِم في تشكيل هوية وطنية مرنة عبر إرثه ورؤاه ومعتقداته[12]، بينما يذهب بيخو باريخ إلى نقطة أبعد جدله بأن مفهوم ,,التعددية الثقافية" يعني المجتمع المتعدد ثقافياً ككل، والذي يُسمح له بأن يعرض كل أنواع وأشكال التنوع، حيث لا تنحصر المسألة في التأكيد على المصادر المتنوعة للهويات فحسب، بقدر ما تدور حول تلك الأشياء التي هي جزء متجذر في الأفراد وتُسند بواسطة

7 يتم التفريق بين الصفة «متعدد ثقافيا» (multicultural) والتعددية الثقافية (Multiculturalism)، وغالباً ما تُشير الأولى (متعدد ثقافياً) إلى حقيقة التنوع الثقافي في مجتمع ما بغض النظر عن وجود سياسات عامة تمنح لهذا التنوع حقوقاً ثقافية خاصة.

8 Charles et al., Multiculturalism and "The politics of recognition", Princeton, N.J. - Princeton University Press, USA, 1992, pp 63-64

9 ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، الجزء الأول، ترجمة د. أمام عبد الفتاح، عالم المعرفة، الكويت، العدد 377، يونيو 2011، ص ص 81-82

10 المصدر السابق، ص 109

11 طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2010، ص 196

12 المصدر السابق، ص 254 و255

الثقافة؛ أي بنية المعتقدات والممارسات التي على ضوئها يَفهَم مجموعة من الناس أنفسهم والعالم، ويُنظِّمون بواسطتها حياتهم الفردية والجماعية[13].

وإذا كان كيمليكا قد تحدث عن ثلاث فئات أو تجمعات بشرية مختلفة تستهدفهم سياسات التعددية الثقافية الرسمية، وهم: السكان الأصليون، قوميات الأقليات والجماعات الثانوية، الجماعات المهاجرة. ومن وجهة نظره، يصبح البلد متعددا ثقافياً، إذا استطاع أن يُحقق هذه الشروط: نبذ الفكرة التقليدية التي تعتبر أن الدولة ملك لجماعة قومية مفردة، قدرة كل الأفراد على الوصول إلى المؤسسات السياسية، والتمتع بحقوق المواطنة والمساواة الكاملة في الحياة السياسية دون أن يضطروا إلى إخفاء أو إنكار هويتهم الثقافية أو العرقية، اعتراف الدولة بالظلم التاريخي الذي وقع على جماعة ما، والاستعداد لعلاجه وتقديم التعويضات[14]، غير أن باريخ[15] أعاد تقسيم الفئات التي تدخل ضمن نطاق منظورات التعددية الثقافية بطريقة لم تقتصر فقط على الأصول الإثنية للمجموعات ضمن فكرته الشاملة عن شكل المجتمع متعدد الثقافات الذي يسمح بعرض هذه الأشكال الثلاثة من التنوع:

- تنّوع الثقافة الفرعية (Subculture Diversity): هذه الفئة لا تمثل ثقافة بديلة، ولكنها تسعى إلى إحداث التنوع داخل الثقافة القائمة؛ فهم يتشاركون في الثقافة الشائعة، ولكنهم يعتنقون معتقدات وممارسات معينة من الحياة، أو يطورون طرائق مختلفة نسبياً لحياتهم الخاصة، كالمهنيين.

- تنّوع المنظورات (Perspectival Diversity): وتتمثل هذه الفئة في الحركات النسوية والبيئية، والتي تنتقد بشدة بعض القيم المركزية أو التقاليد في الثقافة السائدة، وتسعى إلى إعادة تشكيلها وفق منظورات جديدة.

- التنّوع الجماعي (Communal Diversity): ويضم كل الجماعات التي لديها وعي ذاتي متعدد، وتسعى إلى تنظيم حياتها وفق أنظمة معتقداتها وممارساتها المختلفة، كجماعات السكان الأصليين، والمهاجرين، والجماعات الدينية.. إلخ.

ومع كل الجهود النظرية الكبيرة التي بُذلِت في سبيل شرح وتوضيح معنى التعددية الثقافية، إلا أن جميع المنخرطين بحماس في هذه المرافعة يعترفون بالالتباسات وسوء الفهم التي تُصاحب هذا المصطلح على الدوام في كل النقاشات الأكاديمية والسياسة وحتى النقاشات العامة. فالفيلسوف الكندي تشارلز تايلور

13 Bhikhu Parek، مصدر سابق، ص ص 2-3

14 ويل كيمليكا، مصدر سابق، ص ص 87-94

15 Bhikhu Parek، مصدر سابق، ص ص 3-4

يعترف بأن هذا المصطلح تحول – على المستوى العملي - إلى تعبير مُثير للريبة في كل مكان من العالم[16]، وقبله أرجع كيمليكا سوء الفهم إلى منطق التعددية الثقافية المميز والأحكام المسبقة في أنحاء العالم إلى سوء الترجمة[17]، بينما يرى آخرون بأنه وإن كان المعنى الدقيق للكلمة غير واضح، لكن الالتباس ينشأ في المجمل من ,,مأزق سياسة الاختلاف ومصاعبها"[18]. وهذا يبدو جليّاً من المواقف المتباينة بشدّة تجاه فكرة التعددية الثقافية ونماذجها التطبيقية في النقاشات الدائرة، حتى داخل أسوار الجماعات والتيارات الإيديولوجية الواحدة.

فمثلاً ظهرت الكثير من الآراء الناقدة، بل والمناهضة بشدة، للتعددية الثقافية داخل الفكر الليبرالي نفسه، على الرغم من الاعتقاد السائد بأن هذه الفكرة تفتقت وازدهرت على أرضية ليبرالية، خصوصاً تلك التي يُسميها البعض بـ"التعددية الثقافية الليبرالية". فهنالك، في الجانب الأكثر تطرّفاً داخل الرواق الليبرالي، من يرى بأن التعددية الثقافية ما هي إلا ,,عودة إلى الهمجية الثقافية عبر تخفيض المعايير وبخس القيم"، وبالتالي فهي تُشكِّل تهديداً للحضارة الغربية وقيمها الليبرالية، تتصادم مع قيم التنوير الأوروبي ومبادئ حقوق الإنسان لصالح إعلاء شأن شوفينية بعض الثقافات، تعزيز الانفصال الثقافي على حساب الاندماج خصوصاً بالنسبة إلى الجماعات الكبرى من المهاجرين في البلدان المضيفة، تكسير أوصال البلد وتَحوّل المجتمع إلى غيتوهات إثنية، تنميط الناس وتجميد هوياتهم عوضاً عن جعلها أكثر ديناميكية أثناء اتصالها وتفاعلها مع الهويات الأخرى، وما تتطلبه أو تستجده شروط الزمان والمكان، تكريس التمييز على أساس ثقافي وتسييس الهويات الجماعية، التأسيس لنموذج ,,البلقنة، تهديد التضامن الاجتماعي، التناسب العكسي بين حصة الرأس المال الاجتماعي وزيادة التنوع، الهوس بالاختلاف، تعزيز مواقف الجماعات اليمينية المتطرفة... إلخ[19].

على الجانب المقابل، وبالرغم من الاعتقاد السائد أيضاً بأن فكرة التعددية الثقافية كانت بذرة للفكر اليساري، خصوصاً في طبعته الما بعد حداثية، ضمن محاولته لقلب الطاولة على المنظورات الأحادية للثقافة المهيمنة وتفكيكها، لكن هناك في أقصى اليسار من ينظر بتشكك كبير لسياسة التعددية الثقافية، ولا يجدها سوى فكرة تجميلية لا تتعدى الحيز الاحتفالي، وتهدف إلى احتواء كل أشكال النضال ضد الهيمنة والاضطهاد العنصري/ العرقي وامتصاص غضب المضطهدين، كما اعتبرها بورديو وكوانت تعبير عن

16 تشارلز تايلور، ثقافة القطيع، ترجمة أمين علي، موقع قنطرة، 19 أكتوبر 2010

17 ويل كيمليكا، مصدر سابق، ص 80

18 طوني بينيت وآخرون، مصدر سابق، ص 198

19 يُنظر: سايمون ديورنغ، 2015، ص ص 252-253، وويل كيمليكا، مصدر سابق، وطوني بينيت وآخرون، مصدر سابق، ص 200؛ و BassamTibi، 1998، ص ص 49-50؛ وبول كولبير، 2016، ص 81؛ وPutnam Robert، 2007؛ وبريان باري، 2011، ص 49

دهاء العقلية الإمبريالية[20] في حقبة ما بعد الاستعمار المباشر في سعيه إلى فرض نماذجه الخاصة على الآخرين، وجعلها معيارا لكل شيء بهدف إعادة صياغة علاقات القوة العابرة للأوطان[21].

وإلى جانب ذلك، تحاول بعض الدراسات التفريق بين القيمة المعيارية للفكرة والجدوى العملية، فترى أن هذا النموذج مرغوب فيه وجيد بما فيه الكفاية كمبدأ، لكن لا يمكن القول بأن ما هو أفضل من حيث مبرراته المعيارية يمكن أن يكون أكثر كفاءة من حيث النتائج العملية، خصوصاً على مستوى المشاركة والعدالة والمساواة ومسائل الاختلاف المعقدة في مجتمع المهاجرين[22]، بينما يذهب أصحاب فكرة ,,النهايات" بعيداً جدّاً في نقاشهم لهذا النهج وجدلهم في مدى مواءمته لشروط العصر الحالية، فيرون بأننا بتنا نعيش في عالم ,,ما بعد التعددية الثقافية"، وبالتالي توجّب علينا إعلان موتها أو نهايتها[23].

وعلى الرغم من وجود نماذج جيدة لسياسات التعددية الثقافية في بعض البلدان، خوصا في تلك البلدان التي مزجت بتوازنٍ ملفتٍ بين منطلقات التعددية الثقافية ومتطلبات الاندماج المدني، فاستطاعت أن تُحقق نوعا من الإدارة الرشيدة لجماعات متعددة لديها هويات مختلفة، وفي نفس الوقت حافظت على الكيان الوطني القابل لقدر أكبر من التعايش والمُبشر بإمكانيات أكبر لتطوير هذا التعايش، فضلاً عن تعزيز قيم الديمقراطية وحرية الرأي والتسامح والقبول بالآخر على نحوٍ أوسع. كما توسّع نطاق المساواة والعدالة الاجتماعية على المستويين المادي والرمزي مقارنة بالماضي، وفوق كل ذلك تحقيق تقدم ملموس في مؤشرات التنمية الشاملة. وعلى الجهة المقابلة، تُقدِّم لنا تلك الدول التي يسود فيها اعتقاد راسخ بضرورة وجود ثقافة واحدة مهيمنة تجبر جميع المواطنين على التماثل والتجانس الكامل معها صوراً مفزعة عن كيفية إدارة التنوع والتعامل مع المختلفين، فضلاً عن تراجع مؤشّرات التنمية والسلام الداخلي في المجتمع. على الرغم من كل هذه الحيثيات، فإن مفهوم التعددية الثقافية ظل محفوفاً بالتوجس والريبة على الدوام، وكان محل شد وجذب في البرامج السياسية للأحزاب، وربما قد يكون ذلك واحدا من العوامل الرئيسة في ظهوره هشّاً ومرتبكاً في أوقات الأزمات.

---

20 لم يُشر تحليل بورديو وكوانت هنا في معرض نقدهم لسياسات التعددية الثقافية إلى أن هذه السياسات تواجه معارضة شديدة في البلدان التي يمكن أن نضعها بين مزدوجين «دول استعمارية»، خصوصاً من تلك التيارات التقليدية المحافظة التي يمكن اعتبارها بشكل أو آخر وريثاً للحقبة الإمبريالية في تلك الدول.

21 يُنظر: طوني بينيت وآخرون، مصدر سابق، ص ص 198-199؛ وBourdieu, Pierre & Wacquant, Loïc: On the Cunning of Imperialist Reason, Theory, Culture and Society, SAGE Journals, Vol 16, Issue 1, February 1999، ص ص 41-43.

22 Ruud Koopmans (2010) Trade-Offs between Equality and Difference: Immigrant Integration, Multiculturalism and the Welfare State in Cross-National Perspective, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 36, No. 1, January 2010, pp. 22-23

23 Steven Vertovec, Towards post-multiculturalism? Changing communities, conditions and contexts of diversity, International Social Science Journal, Vol. 61, Issue 199, March 2010; & Derek McGhee, The End of Multiculturalism? Terrorism, Integration and Human Rights, Open University Press, Milton Keynes, 2008.

سياسة التعددية الثقافية في مواجهة الأزمات: ألمانياً أنموذجاً

منذ اندلاع ما سُمّي بـ „ثورات الربيع العربي" تدفقت أعداد كبيرة من البشر نحو أوروبا طلباً للجوء. وبحسب إحصائية للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين الألماني، فإن طلبات اللجوء في الفترة من 2012 إلى منتصف 2019، بلغ في ألمانيا وحدها حوالي 2.21 مليون طلباً[24]. وفيما يتعلق بالنقاشات الدائرة حول „التعددية الثقافية"، سيكون لهذه الموجة الكبيرة من الوافدين الجدد، ومعظمهم من الشرق الأوسط وأفغانستان، أي مسلمين، سيكون لها تأثير كبير على الجدل الدائر حول سياسات التعددية الثقافية في القارة العجوز، لكن في ألمانيا سيكون لهذا النقاش طابعه الخاص، حيث تتراكم الإشكاليات السابقة فيما يتعلق بطريقة حضور الجماعات المهاجرة في البلد المُضيف[25]، مع التحديات الحالية بفعل هذه الأعداد الكبيرة من الوافدين، لتُعيد النقاش حول فكرة التعددية الثقافية وجدوى نماذجها التطبيقية إلى بداياته، وبشكلٍ شبه جذري.

ففي نهاية شهر أبريل من العام 2017 نشر وزير الداخلية الألماني السابق توماس دي ميزيير[27] مقالاً حمل عنوان: „الثقافة الرائدة لألمانيا، ماذا تكون بالفعل" (Leitkultur für Deutschland, was ist das eigentlich?)، موضحاً أن هذه الثقافة الرائدة تتمثل في شيء يجمع الألمان في صميمه، ويجعلهم مختلفين ومتميزين عن الآخرين، وهذا الشيء يتجاوز اللغة والدستور والحقوق الأساسية والقواعد القانونية بشكلٍ عام. إنه يتعلق بالمبادئ التوجيهية والقواعد غير المكتوبة للتعايش. وقد توقف في مقاله على عشر نقاط تُشكِّل قوام القواعد غير المكتوبة أو مبادئ الثقافة الرائدة في ألمانيا حسب وجهة نظره، كالأعراف والتقاليد الاجتماعية أثناء التواصل، طريقة التعارف والمصافحة وعدم وضع غطاء على الوجه („نحن لسنا البرقع"، بحسب عبارة الوزير)، فضلا عن دور الموسيقى والحضارة المسيحية والثقافة في تشكيل تاريخ البلد وحاضره، وقيم المساواة بين المرأة والرجل، التسامح، علاقة الدولة بالدين، وشكل نظام الحكم وقيمه وعلاقته بمحيطه والعالم... إلخ[26].

---

24 Bundesamt für Migration und Flüchtlinge, Aktuelle Zahlen, Juni 2019.

25 فيما يتعلق بالسياسات الثقافية للمجموعات المهاجرة فإن المطالبات تختلف في بعض جوانبها عن تلك التي لدى المجموعات الأصلية والأقليات العرقية (يُنظر: Will Kymlicka: Multiculturalism - Success, Failure, and the Future, Migration Policy Institute, (Washington, 2012, p. 7

26 ولم يكن دي ميزيير هو المسئول البارز الوحيد في الحزب المسيحي الديمقراطي (CDU) الذي تحدث عن ضرورة وجود „ثقافة رائدة" في سياق النقاش حول مواضيع الهجرة والاندماج والتنوع، إذ سبقه إلى ذلك رئيس مجلس النواب (البوندستاغ) الأسبق نوربرت لاميرت في أكتوبر 2005. وملخص تصور لاميرت عن الثقافة الرائدة هو أن أي مجتمع يحتاج إلى الحد الأدنى من مخزون المعتقدات والتوجهات المشتركة والتي بدونها لن تعمل أطره القانونية على المدى الطويل، وأيضاً حتى لا تفقد البلد هويتها أو خيطها المشترك في ظل مجتمع متعدد ثقافياً. وقبل ذلك، أي في العام 2000، دعا رئيس الكتلة البرلمانية للتحالف المسيحي (الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي المسيحي) في البرلمان الألماني بتبني „ثقافة ألمانية ليبرالية رائدة" في سياق حديثه عن ضرورة وضع قواعد للهجرة والاندماج (Nobert Lammet, Lammert plädiert für neue Leitkultur-Debatte, Deutschlandfunk Radio, 20 Oktober, 2005; & Friedrich Merz, Einwanderung und Identität, Die Welt Zeitung, 25. Oktober 2000).

يعود مصطلح „الثقافة الرائدة" (Leitkultur) إلى أستاذ العلوم السياسية بسام طيبي الألماني من أصول سورية، والذي ورد في كتابه باللغة الألمانية „أوروبا بلا هوية؟" (Europa ohne Identität?). وفي هذا الكتاب، يؤكد الطيبي بأنه لا يُعارض وجود مجتمع متنوع ثقافياً في أوروبا، بل هو من أنصاره، خصوصاً وأنه من أصول مهاجرة، ولكنه ضد فكرة التعددية الثقافية التي يعتقد بأنها وراء استشراء العشوائية في النظام القيمي، ومع استشراء هذه العشوائية ينتفي أي وجود للقيم الملزمة أو المبادئ التوجيهية للثقافة الرائدة، فيعيش الناس إلى جوار بعضهم البعض، ولكن ضمن جماعات منفصلة أشبه بغيتوهات إثنية تحكمها قيم ومبادئ مختلفة، بل ومتعارضة[27]. وضمن رؤيته هذه، اقترح أن تكون هناك „ثقافة رائدة" (Leitkultur) مهيمنة تستطيع ضبط الإيقاع في الكيان السياسي الذي يعيش في إطاره أناس من ثقافات مختلفة، وهذه الثقافة هي ليست أية ثقافة، بل الثقافة القائمة على قيم التنوير الأوروبي: استقلالية الفرد، واحترام حقوق الإنسان، التعددية والديمقراطية العلمانية القائمة على الفصل بين الدين والسياسة، سيادة القانون، التسامح والقبول بالآخر[28]؛ أي الصلاحية غير المشروطة لقيم الحداثة الأوروبية على حد تعبير مارتن أوليرت[29]. وعدا عن المصطلح الذي دخل حيز النقاش النظري حول موضوع التعددية الثقافية في اللغة الألمانية، يمكن أن نقول بأن كل ما فعله بسام طيبي في أطروحاته هو التأكيد على وجهات النظر المحافظة المعارضة لسياسات التعددية الثقافية[30].

وبما أن مقال دي ميزيير جاء في سياق نقاش حاد حول موضوع الهجرة واللاجئين، فقد أثار مصطلح „الثقافة الرائدة" والنقاط الخلافية في المقال الكثير من الجدل في الأوساط الألمانية، ربما أكثر بكثير من كل المرات السابقة التي طفا فيها المصطلح على سطح النقاشات السياسية والعامة.

وبغض النظر هنا عن مدى انعكاس مثل هذا التصريحات/ التوجهات على المواقف والسياسات الرسمية الفعلية للحكومة، وبالكيفية التي اقترحها الوزير، فإنه لا ينبغي أن نغفل مسألة مهمة تقبع في خلفية هذا النوع من النقاشات المناسباتية المثيرة للاهتمام العام. فالمقال تم نشره قبل فترة قصيرة من الانتخابات البرلمانية 2017؛ بمعنى أنه تم ضبط توقيته بعناية للدخول على خط التنافس بين الأحزاب المختلفة أو حتى بين التوجهات المختلفة داخل الحزب الواحد كمحاولة للتعامل مع أزمة تراجع الشعبية، وفي سياق ملتهب تنمو فيه المخاوف التي يثيرها اليمين الشعبوي من وجود أعداد كبيرة من المسلمين في ألمانيا على وجه التحديد،

27 Bassam Tibi, Europa ohne Identität? Leitkultur oder Wertebeliebigkeit, Siedler Verlag, München, 3. Auflage, 2002, p. 49

28 Ibid, p. 183

29 Martin Ohlert, Zwischen „Multikulturalismus" und „Leitkultur", Wiesbaden, Springer Verlag, 2015, p. 36

30 هنالك الكثير من الباحثين الذين يبدون معارضتهم الشديدة لمثل هذه المزاعم، ويحاولون تفنيدها ببعض الحجج والأدلة للتأكيد على أن سياسات التعددية الثقافية تُعزز من فعالية قوانين حقوق الإنسان وحرية الرأي والقبول بالآخر.

وفي أوروبا بشكلٍ عامٍ، محاولاً استغلال كل الأخطاء والإشكاليات التي تفاقمت مع وصول الأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد لإثارة المخاوف من كل ما هو أجنبي، والقول بأن القيم الأوروبية تتعرض لخطر وجودي من قِبل الأغراب، والقارة بصدد مشروع كبير لـ"الأسلمة"، حيث يتم إظهار النخب الليبرالية التي تتبنى خطاباً منفتحاً ومتسامحاً مع الآخر ومتحمّساً لفكرة المجتمع المتعدد ثقافياً في موقف المتواطئ في نظر المواطن العادي. وقد أدى هذا الوضع الذي تسوده الريبة والتوتر ليس إلى صعود اليمين الشعبوي وحصوله على الكثير من أصوات الناخبين في ألمانيا وأوروبا فحسب، ولكن إلى تأييد كبير لفكرة "الثقافة الرائدة" التي أعاد دي ميزيير اقتراحها بين عامة الناس، وكما اظهر استطلاع تمثيلي أُجري حول هذا الموضوع[31]. على الرغم من النقد الشديد الذي تعرض له الوزير من قِبل النخبة على خلفية مقاله، وفي بلد أصبح لديه بالفعل مجتمع متعدد ثقافياً، وظل طيلة السنوات الأخيرة يتبنى – بحماس – فكرة التعددية الثقافية على المستويين الرسمي والنخبوي، حتى وكأنها غدت أمراً واقعاً مفروغاً منه.

لكن بالمقارنة بين تصور صاحب المصطلح الأصلي ومفهوم وزير الداخلي دي ميزيير للثقافة الرائدة، هناك بعض الاختلافات، لدرجة دفعت ببسام طيبي نفسه إلى أن يكون من بين المنتقدين لما طرحه الوزير في مقاله، واعتراضه على إظهار الهوية بصورة استبدادية ذات جوهر عرقي، فضلاً عن مواقف كلٍّ منهما من الدين، وعلاقة الدين بالدولة[32].

على العموم، كان هناك نقد واسع لمقترح وزير الداخلية السابق في الأوساط النخبوية الألمانية، وأول هذه الانتقادات جاءت من داخل التحالف الحاكم نفسه، فرئيس الحزب الاشتراكي آنذاك مراتن شولتز اعتبرها "نقاشات مصطنعة أو خادعة" (Scheindebatten)، كما أشارت وزيرة الدولة ومفوضة الحكومة الاتحادية لشؤون اللاجئين والهجرة المحسوبة على الحزب الاشتراكي في سياق نقدها لفكرة "الثقافة الرائدة" وتشديدها على البحث عن أرضية مشتركة يتعايش عليها الجميع إلى حقيقة التنوع الواسع بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في ألمانيا، وكيف شكّلت الثقافات الإقليمية والهجرة التاريخ الثقافي لألمانيا، وأدت العولمة إلى تعزيز هذا التنوع[33]. وهذا الجدل والنقاش سيقود عضو بارز في الحزب الاشتراكي، وهو الآخر من أصول مهاجرة (فلسطينية) إلى نشر كتاب باللغة الألمانية تحت عنوان "أنا ألماني: الثقافة الرائدة الجديدة" (Ich Deutsche: Die Neue Leitkultur) ينتقد فيه كل المحاولات التي تُكرس جهودها لاحتكار تشكيل مبادئ وقيم الثقافة الألمانية الرائدة، ويدعو في المقابل إلى ثقافة رائدة أساسها التنوع الثقافي يُساهم الجميع في

31 Focus Magazin, Braucht Deutschland eine Leitkultur? Und wenn ja, welche?, 6 May 2017

32 Focus Magazin، مصدر سابق.

33 أيدان أوزوغوز، الهجرة «حقيقة واقعة»، موقع «أمل برلين»، 6 مارس 2018

تشكيلها. وتُعتبر أحزاب الديمقراطي الاشتراكي والخضر والحزب الديمقراطي الحر واليسار من المتحمسين لسياسات التعددية الثقافية.

امتد نقد الدعوة إلى تعزيز فكرة ,,الثقافة الرائدة" في ألمانيا إلى خارج أسوار النخب الحزبية، وشاركت نخب ألمانية بارزة في جلبة هذا النقاش. وتركزت معظم الآراء الناقدة لفكرة الريادة الثقافية التي اقترحها الوزير حول مسألتين: من جهة، فإن الفكرة لن تُعزز عملية الاندماج أو تكون محفزاً لها، وكما زعم الوزير، بل ستقف في وجهها، علاوة على إثارتها للانقسام الاجتماعي واستفزاز الألمان من أصول مهاجرة، وتشجيع الاستعلاء الذي يبتهج به أقصى اليمين. ومن جهة أخرى تعتبر بعض الأفكار الواردة فيها مخالفة للدستور الألماني. وبالطبع، لم تسلم من السخرية، فالمشاكل الاجتماعية المعقدة لا يمكن حلها عن طريق الطريقة الألمانية في المصافحة، على حد تعبير البعض، في إشارة إلى ما اعتبره الوزير جزءاً أصيلاً من الثقافة الرائدة![34]. وربما من وحي هذا الجدل حول ,,الثقافة الرائدة" الممتد لعقدين، سيكتب واحد من أبرز الفلاسفة الألمان المؤثرين في المشهد الفكري الحالي كتاباً بعنوان ,,الإنسانية كثقافة رائدة: تغيير في المنظور"[35].

وبشكلٍ عامٍ، فإنه يُمكن حصر أبرز التحديات والإشكاليات التي تبني نموذج سياسات التعددية الثقافية في ألمانيا الحديثة في مسألتين:

1- التوتر بين القديم والجديد، العاطفي والواقعي

ظهور مفهوم التعددية الثقافية في بلدان تعرّفت وعرّفت نفسها كبلدان مهاجرة منذ البداية، وكان البحث عن نموذج سياسي يستطيع أن يستوعب كل الجماعات ذات الخلفيات الثقافية والعرقية المختلفة بمثابة ضرورة لبناء كيان وطني أكثر تعدّداً وانفتاحاً، ولهذا السبب كان هناك وفرة من الفلاسفة والمفكرين الذين تحمسوا فكرياً وعاطفياً لنموذج الدولة المتعددة ثقافياً مِمن أسهموا نظرياً في بلورة الفكرة، والدفاع عنها لكونها بدت كحل ضروري لمواجهة تحديات واقعهم المتعدد - الحالة الكندية أنموذجاً. وهذه الشروط والمحفزات التي استدعت البحث عن نموذج جديد تختلف عن الشروط والظروف التاريخية والاجتماعية التي سادت في دول

34 See: Jürgen Habermas, Keine Muslima muss Herrn de Maizière die Hand geben, Rheinische Post, 3 May 2017; & Focus Magazin, مصدر سابق; دويتشه فيله، خبراء عرب - خطاب دي ميزيير حول ريادة الثقافة الألمانية ,,إستفزازي"، 2 مايو 2017.

35 Julian Nida-Rümelin, Humanismus als Leitkultur: Ein Perspektivenwechsel, C.H. Beck Verlag, München 2006

أوروبا، وكثير من دول العالم، وظهر في سياقها ما يُسمّى بنموذج „الدولة-الأمة"[36] لزمن طويل، وهي الدولة التي اعتمدت ثقافة واحدة مهيمنة، وسعت إلى فرض التجانس بين جميع المجموعات الاجتماعية، وعملت على إدامة نفسها وإعادة إنتاج عضويتها بطريقة ذاتية واختزالية إلى حدّ كبير، ولا تترك سوى هامشاً زهيداً أمام المختلفين والأعضاء الجدد من الدخلاء[37]. وبالتالي، فإن النقاش حول المصطلحات القديمة والجديدة (الأمة، الثقافة، الهوية، بلد هجرة، مجتمع متعدد ثقافياً) قد سادها التوتر على الدوام. وفي ألمانيا مثلاً، اتسم تناول السياسات المتعلقة بالأجانب في ألمانيا بلهجة عاطفية مستمدة من الصورة الثقافية الذاتية لما هو „ألماني"، كما لاحظ مارتن أوليرت (Martin Ohlert)[38]. ويمكن إيجاز مظاهر هذا التوتر في النقاشات المتعلقة بالتعددية الثقافية وقضايا الأجانب على أكثر من مستوى؛ وهي مستويات متداخلة وتُعزّز بعضها البعض:

- عدم الاعتراف بأن ألمانيا في الواقع „بلد هجرة"، ومتعددة ثقافياً، إلا في وقتٍ متأخر جدّاً على الرغم من أن ألمانيا في تاريخها القريب أو البعيد تُعتبر واحدة من أكبر الدول الأوروبية التي تستقبل وتُصدّر مهاجرين[39]. وكان من نتيجة ذلك عدم وجود قانون للهجرة في حد ذاته، والاكتفاء بسياسات اللجوء وتوظيف العمالة (المؤقتة)، ولعل ظاهرة „العمال الضيوف" أو „العمالة المهاجرة المؤقتة" كانت من أبرز ظواهر هذه المرحلة، وقد فهمها البعض كمحاولة رسمية سابقة لقطع الطريق على ظهور المجتمع المتعدد ثقافياً على المدى الطويل[40].

---

36 يُجادل روجز بروبيكر (Rogers Brubaker) في دراسته عن المواطنة والأمة في فرنسا وألمانيا بأن الفهم الألماني للقومية كحقيقة أثنوثقافية أساساً كان سابقاً على الدولة ومنفصلاً عنها، ولهذا فإن الدولة البسماركية ومفهومها للمواطنة كانت ناقصة في بُعدها القومي أو غير مكتملة مقارنة بنموذج „الدولة – الأمة" التاريخي والمجسد في الحالة الفرنسية. يشير بروبيكر أيضاً إلى عدد من المفردات الألمانية التي تشير إلى معنى الجنسية: Staatsangehörigkeit, Staatsbürgerschaft, and Nationalität or Volkszugehörigkeit (الجنسية، المواطنة، القومية أو الأصل العرقي)، وهي تُقابل في العادة المفردتين التي يتم استخدامهما لتعيين الجودة القانونية لعضوية الدولة، ويرى أن المفردات الألمانية عكست الفهم الأثنوثقافي لعضوية الدولة القومية، والتكامل بين الوثيق بين هذه العضوية الرسمية للدولة والعضوية القومية العرقية مما قيدت في السابق السياسات التي تعطي حقوقاً للمهاجرين (Rogers Brubaker, Citizenship and Nationhood in France and Germany, Cambridge, Mass. and London - Harvard University Press, USA, Second printing, 1994, pp. 50-52). وبمناسبة ذكر النموذج الفرنسي، فبالرغم من التشديد على الحق في المواطنة المتساوية، يجري رفض فكرة التعددية الثقافية حتى بين أوساط النخب الليبرالية (Bhikhu Parekh، مصدر سابق/ ص ص 7-6).

37 Rogers Brubaker, سابق مصدر, p. 34

38 Martin Ohlert, سابق مصدر, pp. 1-2

39 في تقرير أصدره وزير العمل والنظام الاجتماعي في ألمانيا الغربية عام 1977 زعم فيه، وبشكلٍ قاطع، بأن ألمانيا ليست بلد هجرة (Brett Klopp, German Multiculturalism, Immigrant Integration and the Transformation of Citizenship, West Port and London – Praeger, 2002, p. 7)

40 Jeffrey Jurgens, Jurgens on Klopp, 'German Multiculturalism, Immigrant Integration and the Transformation of Citizenship', Humanities & Social Sciences Online, December 2004; & Karen Schönwälder, Germany: Integration policy and pluralism in a self-conscious country of immigration. In S. Vertovec, & S. Wessendorf (Eds.), The Multicultural Backlash: European Discourses, Policies and Practices, London, New York, 2010

- تأخر الدارسات النظرية في التوجه نحو القضايا السياسية والثقافية المعاصرة المُلحّة التي نشأت في سياق الدعوة على ضرورة ضمان حقوق المواطنة المتساوية والتمثيل الديمقراطي العادل ومبادئ حقوق الإنسان[41]. وعلى مستوى السياسات العملية، فقد تأخرت الأحزاب السياسية كثيراً في تبني سياسات التعددية الثقافية في برامجها، فضلاً عن التردد والارتباك والنكوص تماشياً مع تقلبات سوق التنافس الانتخابي، خصوصاً في أوقات الأزمات وصعود تيارات اليمين الشعبوي ذات التوجهات العدائية لكل ما هو أجنبي[42].

- تعدد المفاهيم: التعددية الثقافية، الثقافة الألمانية الرائدة، الاستيعاب، الاندماج، الاندماج المتبادل، الاندماج المدني، الوطنية الدستورية (Verfassungspatriotismus). هذا التعدد في المفاهيم التي تهدف إلى مقاربة المشاكل في المجتمع الألماني الحديث، والتي على ضوئها سوف تتبلور سياسات وبرامج وحلول عملية، جعلت من مفهوم ,,التعددية الثقافية" ليس هو المفهوم الوحيد الذي يحظى بالاهتمام وتُبذل له كل الجهود النظرية والمساعي العملية في سبيل تطويره وجعله قابلاً للتطبيق. وفي نفس الوقت، لم يكن – على المستوى العملي - بمثابة خيار الضرورة وكما هو الحال في البلدان التي لا تستطيع أية جماعة أن تُشكِّل أغلبية، وعوضاً عن ذلك تتقاسمها عدّة مجموعات كبيرة ذات خلفيات ثقافية مختلفة. وفوق كل ذلك، وجود تحالف حاكم في السنوات الأخيرة يجمع بين توجهات مختلفة، ولديه تصورات متباينة حول سياسة الهجرة ونماذج الاندماج[43].

- التفاوت والانقسام الموجود بين الشرق والغرب، خصوصاً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، والتجارب الموروثة من حقبة ما قبل الوحدة، كل ذلك عزز من أهمية الموارد الثقافية في إعادة التأكيد على وحدة المشاعر الوطنية.

2- المهاجرون من خلفيات إسلامية

قد يعود وجود مسلمين في ألمانيا[44] إلى حقبة أسبق، لكن كجماعة ثقافية يمكن القول بأن البداية كانت منذ الهجرات الجماعية لكثير من الأيدي العاملة إلى ألمانيا في منتصف القرن الماضي، خصوصاً أولئك

41 Brett Klop, 2002, pp. 7-8

42 في دراسته عن التعددية الثقافية والثقافة الرائدة، رصد مارتن أوليرت، وبصورةٍ مستفيضةٍ، مواقف أبرز الأحزاب الألمانية في النصف قرن الأخير من سياسات التعددية الثقافية، وهي مواقف اتسمت لوقتٍ طويلٍ بالمعارضة من جهة، والبطء في تبينها من جهة أخرى (Martin Ohlert، مصدر سابق، ص ص. 153-575).

43 ومن مظاهر هذا الارتباك أن المستشارة الألمانية نفسها صرّحت في العام 2010 بأن نهج التعددية الثقافية قد فشل تماماً (Der Spiegel Online, Merkel erklärt Multikulti für gescheitert, 16 Oktober 2010). ويبدو أن ويل كيمليكا قد استفزه تصريح المستشارة الألمانية واعلانها بفشل نموذج سياسات التعددية الثقافية، فكان رده عليها لأن ألقى باللوم على الحكومة الألمانية لكونها لم تلتزم بتطبيق "استراتيجية نشطة" من سياسات التعددية الثقافية (Will Kymlicka، مصدر سابق، ص 1 & 15).

44 الحديث هنا عن ألمانيا قبل العام 1990م يُشير إلى ألمانيا الغربية التي كانت لديها نظام ليبرالي وتجربة كبيرة مع المهاجرين.

القادمين من تركيا. ولأن ألمانيا كانت بحاجة إلى الكثير من العمالة في حقبة النهوض الاقتصادي الكبير بعد الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي لم يكن لدى الحكومة سياسة واضحة للتعامل مع إقامة المهاجرين في ألمانيا على المدى الطويل، وكان الفكرة السائدة بأن هؤلاء العمال سيعودون إلى أوطانهم بعد انتهاء عقود العمل أو المهمات المؤقتة التي قَدِموا من أجلها[45]. لهذا، ظهر مصطلح ,,العمال الضيوف" على المستوى التشريعات الرسمية، ويعتقد البعض أنه هدف إلى جعل تأثيرات الهجرة تنحصر في نطاق سوق العمل، ولا تتعداه إلى مسائل واهتمامات أخرى[46]. سمحت هذه السياسة للمهاجرين بأن يُمارسوا حياتهم على طريقتهم الخاصة دون أن يكونوا مُطالبين أو مضطرين إلى الانخراط في المجتمع الأوسع، إلا في حدود ما تتطلبه أعمالهم، فظهرت ما تُسمى بـ ,,المجتمعات الموازية[47]"، التي تُدير معظم أمورها الشخصية بنفسها[48]. وفي الحقيقة، وجدت الجاليات المسلمة، وبالذات المحافظة، هذه الوضعية مريحة لها؛ لأنها أعفتها من تحمل أعباء الاندماج.

ومع الطفرة التي حدثت في ميدان حقوق الإنسان خلال العقود الأخيرة، وتبلور مصفوفة من القيم والمبادئ التي تنادي بضرورة تقبل الآخر والانفتاح عليه والاعتراف به وباختلافه ومنحه كافة حقوقه المادية والمعنوية والرمزية، فضلاً عن تبني الغالبية العظمى من النخب في معظم الأحزاب الألمانية؛ الديمقراطي الاشتراكي، الخُضر، الديمقراطي الحر واليسار، وحتى جزء من الحزب المسيحي المحافظ[49]،

45 مثلاً يُشير بريت كلوب إلى نقاش حدث بين مسئول في الحزب الحاكم (CDU) ومهاجر من أصول مغربية حول سياسات الهجرة والاندماج بمناسبة الانتخابات البلدية في فرانكفورت عام 1997، وكان المهاجر المغربي يتذمر بأنه بعد مرور أكثر من 20 سنة على وجوده في ألمانيا لم يتم منحه الجنسية أو حقوق تناسب وضعه، بينما بإمكان مواطن فرنسي أن يأتي في أي وقت إلى ألمانيا ليحصلعلى حقوق أكثر من المهاجر الذي أمضى سنوات طويلة في هذا البلد (Klopp Brett، مصدر سابق، ص ص 10-11).

46 بول كولبير: الهجرة – كيف تؤثر في عالمنا؟، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، العدد 439، أغسطس 2016، ص 76، 136.

47 تقترح بعض الدراسات ستة عناصر أساسية لتُحقق جماعة اجتماعية مفهوم "المجتمع الموازي": 1) قطيعة تواصلية مع مجتمع الأغلبية من خلال العزل اللغوي والديني-الثقافي وما يتصل بعالم الحياة اليومية، 2) الانفصال السوسيواقتصادي - بناء اقتصادات وأسواق عمل بديلة، 3) إقامة الحواجز من خلال بناء مؤسسات موازية – خصوصاً في مجال التعليم والترفيه، 4) تكثيف الرقابة الاجتماعية على أعضاء الجماعة وصولاً إلى ممارسة الإكراه النفسي والجسدي – الجماعة تصبح سجناً، 5) الحبلولة دون حصول المرء على حقوقه الفردية والحقوق الأساسية التي يمنحها النظام القانوني الديمقراطي، 6) المطالبة بتكوين سلطة خاصة تتمتع بالحكم الذاتي يتم من خلالها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بجوار القانون العام المطبّق على الجميع (Johannes Kandel, Organisierter Islam in Deutschland und gesellschaftliche Integration, Referat Interkult -reller Dialog, Politische Akademie der Friedrich-Ebert-Stiftung, September 2004, p. 10). وقد لاحظ بعض الباحثين أن مصطلح ,,المجتمع الموازي" بات يُشير في العلوم الاجتماعية في ألمانيا إلى الأقلية المسلمة المهيمن عليها من قِبل الجالية التركية، ولهذا طال هذا المصطلح الكثير من النقد من قِبل باحثين ألمان لكونه يحمل في مضمونه تمييزاً ضد المسلمين، ويتجاهل التنوع المشروع للحياة الحضرية، ويُعارض نهج التعددية الثقافية، والبعض يعتبره كجزء من ,,إيديولوجية صراع الثقافات". لكن على كل حال يبقى السؤال الإشكالي الذي يُثير الكثير من المخاوف بين المهتمين: كيف يُمكن تحقيق التكامل أو الاندماج وفق نموذج التعددية الثقافية في مجتمع يتم تجزئته تبعاً لخطوط دينية وأثنو-ثقافية"؟ (للاطلاع على كل هذا الجدل يُنظر: Martin Ohlert، مصدر سابق، ص ص 96-95-94-93).

48 بول كولبير، مصدر سابق، ص 102

49 في أوساط النخب العليا للحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم (CDU) ما زال الجدل مستمر حول ما إذا كان «الإسلام جزء من ألمانيا» أو أن الأشخاص (المسلمين) الذي يعيشون في ألمانيا هم جزء منها وليس الإسلام نفسه الذي لا يمكن إثباته من خلال التاريخ، كما ذهب البعض. وإذا كان الإسلام جزءاً من ألمانيا؛ فهل هو جزء من الواقع (الاجتماعي) أو هو جزء من الهوية. وكل هذه المواقف تأتي في سياق النقاشات حول سياسات الاندماج (Welt Die, 2011). وعلى ضوء هذا الجدل، سُتطرح أسئلة عن شكل ومضمون الإسلام الذي يمكن أن ينتمي لألمانيا؟ (سوزانه شروتر: ما هو الإسلام الذي ينتمي إلى ألمانيا؟، دويتشه فيله، 26 مايو 2016). على أن السؤال الأكثر إشكالية، في ظل الشروط السياسية والثقافية والاجتماعية، سيبقى: ما هي الآلية التي يُمكن أن تنجح في إنتاج ما يُمكن أن نسميه «إسلام ألماني» متفاعل ومتكامل مع القواسم الثقافية الناشئة في السياق الألماني المعاصر من بين كل نسخ «الإسلامات» المتعارضة، بل والمتناقضة، سواء المتبناة في أماكن مختلفة في العالم أم تلك التي قد تشكلت في ألمانيا؟

لنموذج التكامل الذي تطرحه سياسات التعددية الثقافية، خصوصاً بعد انحسار دور النُخب التقليدية داخل هذه الأحزاب، كانت هنالك الكثير من الجهود الرسمية في السنوات الماضية، حاولت أن تتدارك هذه الثغرات الكبيرة في وجود تشريعات تمنح حقوقاً منصفة للمهاجرين، وتواكب الواقع المتنوع والأكثر تطوراً، وبالتي تُعالج الإشكاليات المتراكمة من خلال تنفيذ سياسات وبرامج تستلهم مبادئ سياسات التعددية الثقافية[50].

على أن طبيعة وجود جاليات إسلامية كبيرة، والظروف والشروط التاريخية التي مرّت بها، وهو أمر لا يقتصر على ألمانيا وحدها، بل يشمل طبيعة حضور الجاليات الإسلامية في أوروبا كلها، وإن كان بصورٍ وأشكالٍ متفاوتة. هذه الظروف التي أنتجت عددا من الظواهر والإشكاليات: المجتمع الموازي الذي يدير شؤونه بطريقة تكاد تكون خاصة، خصوصاً فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، ومطالبة بعض التيارات المتشددة بتطبيق الأحكام الشرعية حتى تلك التي يدور حولها خلاف كبير بين المذاهب والمراكز الإسلامية، وتتنافى مع روح ومبادئ الحقوق الفردية وحقوق الإنسان؛ العيش على هامش المجتمع وما يستتبع ذلك من أضرار مادية ومعنوية، تواضع الإسهام في رفد رأس المال الاجتماعي والثقافي المشترك للمجتمع الأوسع، وتحقيق إنجازات تتناسب مع حجم المجموعة من جهة، ومستوى إنجازات الآخرين من جهة أخرى، وهو الرهان الأكبر الذي يجري التبشير به كنتائج عملية مضمونة في تطبيق سياسة الاعتراف والتعددية الثقافية[51]، العلاقة الملتبسة لبعض المراكز الدينية مع منظمات وجمعيات دينية، وأحيانا سياسية، في البلدان الأصلية، وما يُخلّف ذلك من جدلٍ عامّ حول حقيقة الولاء واحترام الدستور والقوانين الذي يُفترض أن يترتب بعد الحصول على العضوية الرسمية (الجنسية) للبلد المُضيف، ظاهرة الانفصام الهُوياتي – وليس التكامل - لدى بعضٍ من الأجيال المسلمة الجديدة المولودة في ألمانيا، وبروز سلوكيات غريبة متناقضة لا تمانع من تعاطي المخدرات والاتجار بها وشرب الكحوليات والعمل أو امتلاك البارات والكازينوهات والقيام بالسرقة والسطو، بينما لديها الاستعداد الكامل لاستخدام كل وسائل العنف ضد أية محاولة نقدية تُطال ما تعتبره مقدساتها الدينية. فجوة تتسع كل يوم مع مجتمع الأغلبية فيما يتعلق بالثقة والتعاون والاحترام والمشاركة الوجدانية، وهي من الأمور التي تتولد وتتعزز عن طريق المواقف العملية والانخراط الإيجابي في قضايا المجتمع العامة ومشاركته همومه وهواجسه، وعادةً ما يُثار التساؤل حول إحجام المسلمين عن المشاركة التضامنية والوجدانية الفاعلة في الأحداث الكبيرة، لعل أبرزها التعبير عن التضامن بعد وقوع

50 Martin Ohlert, مصدر سابق, p. 595

51 وفي هذا الصدد، يمكن أن نُشير إلى مثال بسيط، فقد أشارت دراسة استقصائية حديثة شملت عينة واسعة نفذها المعهد السويسري للتكنولوجيا في زيوريخ بالتعاون مع جامعة ستانفورد الامريكية لصالح مركز سياسة الهجرة السويسري إلى أن اللاعب المصري محمد صلاح قد ساهم في الحد من الصورة السلبية للمسلمين في مدينة ليفربول وتراجع معدل جرائم الكراهية ضدهم والتغريدات والمنشورات المعادية لهم على مواقع وسائل التواصل الاجتماعية (بي بي سي عربية، 2019). يمكن مقارنة حالة محمد صلاح، الذي يحرص على إظهار التزامه الديني في كل المناسبات، بحالة اللاعب الألماني من أصول تركية وما أثير حولها من التباسات بعد خروج المنتخب الألماني من بطولة كأس العالم الأخيرة بطريقة مذلة، واستغلال التيارات الشعبوية لهذه الواقعة لزيادة منسوب الكراهية ضد المسلمين، ومحاولة التشكيك في ولائهم الوطني.

أعمال إرهابية، مقارنة بحجم ومستوى المشاركة في تلك المظاهرات أو الفعاليات التي تهدف إلى التعبير عن السخط من تعرض المقدسات الإسلامية للانتقادات.

كل هذه الإشكاليات أدت في السابق إلى اعتقاد مفاده بأن التعددية الثقافية „قد ذهبت أكثر مما يجب" في سياق المهاجرين المسلمين، كما تولدت خشية لدى كثيرين بأن منح حقوقاً ثقافية للمسلمين قد يُشجِّع بعض الممارسات التي تتعارض مع المبادئ والقيم الأساسية لحقوق الإنسان، وتنتهك الحقوق الفردية المنصوص عليها في دساتير هذه البلدان[52].

ولقد كان من المتوقع أن تتفاقم هذه الهواجس والإشكاليات بعد الأحداث الكبيرة العابرة للحدود. وقد لاحظ علي راتانسي أستاذ علم الاجتماع بجامعة سيتي - لندن أن الكثير من النقاشات حول التعددية الثقافية، في جميع أنحاء أوروبا، حول „المسألة الإسلامية"[53] باتت „مدفوعة بالقلق حول انعدام الاندماج والولاء الوطني المفترضَين من جانب الأقليات المسلمة المهاجرة، الذي أزكته بالطبع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وصعود الإسلام الراديكالي"[54]. وأما الفيلسوف الكندي تشالز تايلور الذي سبق ملاحظة أن كثير من النقاشات العامة في الغرب اتكأت على المخاوف والهواجس من الإسلام والمسلمين، لجعل مصطلح „التعددية الثقافية" تعبير يُثير الريبة، فضلاً عن اكساب التسامح الديني سمعة سيئة، وكان ذلك في سياق نقده لما أسماه „ثقافة القطيع"، وأشار إلى البروباغندا التي تُحاول ترويج صورة نمطية وحيدة عن المسلمين وثقافاتهم وعاداتهم الإسلامية المتنوعة، ولهذا صار المُسلم الموجود في الغرب لا يُرى من خلال أفعاله ومواقفه، بل من خلال ما يفعله أيّ مسلم في العالم، مع التركيز على الجوانب السلبية[55].

وعلى ضوء هذا، يُمكن فهم الصورة التي تحْضُر بها الثقافة الإسلامية في كثير من النقاشات العامة المتصلة بسياسات التعددية الثقافية مع تصاعد الإرهاب والعنف بشكلٍ غير مسبوقٍ في العصر الحديث، وانخراط شباب مسلمين وُلِدوا ونشأوا في دول غربية ضمن صفوف التنظيمات المتطرفة. وفي ألمانيا

52 ويل كيمليكا، مصدر سابق، ص 74 و122

53 اتهم محمد عابد الجابري وسائل الإعلام الغربية بأنها عندما تُشير إلى الإسلام، بصورة سلبية، تعمد على حصره في مسلمي الشرق الأوسط، العرب وإيران على وجه التحديد، لأسباب تتعلق بـ "النفط" من خلال زعمه بأن هذا الاختزال للصورة السلبية للمسلم التي يتم من خلاله استبعاد الأغلبية العددية من المسلمين - اندونيسيا نيجيريا باكستان - يقع خارج المعنى الديني لـ "الإسلام"، وأما ربط مسلمي العرب مع مسلمي إيران - خارج المعنى العرقي - فلم يجد الجابري من رابط بينهما سوى أن النفط بات هو المُحدد الأساسي لهذه الاختزال الهوياتي (محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام... والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4 2012، ص 170). كان الجابري يتحدث عن صورة المهاجرين العرب/المسلمين في الإعلام الأوروبي، ولا أعلم على أي حيثيات اعتمد الجابري في استنتاجه هذا، مع إن أكبر الجاليات العربية/المسلمة في أوروبا تعود أصولها إلى بلدان غير نفطية، وكان من ضمن الأسباب الرئيسية وراء هجرتها هي الأسباب الاقتصادية، والجالية التركية في ألمانيا والجالية البنجلاديشية في بريطانيا أوضح مثال على ذلك، وحضور صورة الإسلام والمسلمين الموجودين في هذه الدول في النقاشات المتعلقة بالتنوع الثقافي ينطلق غالباً من أبعاد قضايا اجتماعية وثقافية. كما أن الدول العربية/الإسلامية التي قصدها الجابري ليست هي الدول الوحيدة التي تمتلك احتياطات نفطية هائلة، حتى تكون هي وحدها المستهدفة!

54 علي راتانسي، التعددية الثقافية، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط1، 2013، ص 115.

55 تشارلز تايلور، مصدر سابق.

بالذات، كان هنالك تحدٍّ كبير آخر يحضر في سياق هذه النقاشات، ويتمثل في وصول أعداد كبيرة من اللاجئين[56] من دول إسلامية منذ العام 2015 على وجه الخصوص، وما رافق ذلك من أخطاء ومشاكل، وتمكّن التيارات الشعبوية من حصر النقاشات العامة في ملف اللاجئين فقط وجرّ الآخرين إليها، لدرجة أن وزير الداخلية الحالي صرّح؛ عقب أحداث مدينة كيمنتس، شرق ألمانيا، على خلفية مقتل ألماني على يد لاجئ سوري، وتفجرت – على إثر ذلك – أعمال شغب عنصرية تجاه الأجانب من قِبل اليمينيين المتطرفين، بأن „قضية الهجرة باتت هي أم كل المشاكل السياسية" (die Migrationsfrage ist die Mutter aller politischen Probleme in diesem Land)[57]. ولو وضعنا في الاعتبار تصريح الوزير، وهو يُمثل الجناح الأكثر محافظة داخل التحالف الحاكم، في سياق السياسات والخطابات التي تنتهجها الحكومة الألمانية، فإنه يُشكل نكوصاً كبيراً عن التوجهات الرسمية التي سادت طيلة السنوات الأخيرة، خصوصاً في بلد يُعاني من تراجع معدلات النمو السكاني، وتزداد حاجته الملحة إلى العمالة الأجنبية مع الوقت، ويعني هذا أن مسألة الهجرة بالنسبة إليه لم تعد أمراً كمالياً.

ومع أن بعض الإحصائيات والمؤشرات الإيجابية، أكدّت على نجاح عملية الاندماج للوافدين الجدد في ميادين معينة، خصوصاً إذا ما قارناها مع الأعداد المهولة التي تم استقبالها خلال فترة زمنية قصيرة وتوقعات متشائمة رافقتها منذ البداية، وكان منطقياً أن يزداد تفاؤل المواطنين الألمان من انخراط الوافدين الجدد في سوق العمل ومساهمتهم الإيجابية في الاقتصاد الألماني ككل[58]. في ظل فكرة سائدة مفادها أن هؤلاء القادمين لا يرغبون سوى في العيش على المعونات الاجتماعية التي يدفعها العامل الألماني كضرائب، ويفوتون كل الفرص التي توفرها لهم الحكومة مجاناً لتطوير أنفسهم وتأهليهم للانخراط في سوق العمل، بما يعود بالنفع عليهم مادياً، والمساهمة الإيجابية في الخير والرخاء الاجتماعي العام، وإزالة الصورة السلبية عنهم ككسالى، وهو أمر بات من الصعب تبريره منطقياً بالنسبة إلى الرأي العام في بلد يسود فيه ثقافة الاحترام الكبير للعمل والاعتماد المرء على نفسه. لكن في المقابل، هنالك أيضاً مؤشّرات سلبية، فبعض الدراسات الحديثة أشارت إلى أن المسلمين الألمان، والمسلمين بشكلٍ عام، باتوا أكثر عرضةً للتمييز في السنوات الأخيرة الماضية من بين جميع الأجانب أو الألمان ذوي الأصول الأجنبية، فضلاً عن استطلاعات للرأي كشفت عن أن نصف الألمان يشعرون بأن الإسلام مصدر „تهديد" وليس تنوعا وغنى ثقافيا[59]، كما

56 يُجادل بول كولبير بأن الهجرات السريعة يكون لها تأثيرات عدّة، أبرزها ازدياد التكلفة الاجتماعية للتنوع (بول كولبير، مصدر سابق، ص 140).

57 Der Tagesspiegel, Seehofer nennt Migration „Mutter aller politischen Probleme", 6 September 2018.

58 ترى أنيته فيلدمان ماوس، مفوضة الاندماج في الحكومة الألمانية، في تصريح حديث لصحيفة ألمانية أن "التطور في السنوات الأربع الماضية أفضل بكثير من تنبؤات خبراء سوق العمل" (ميريام بينكه، سوق العمل الألمانية: الاندماج أفضل من التوقعات، دويتشه فيله، 13 سبتمبر 2019).

59 خالد سلام، ألمانيا: الإسلام مصدر تهديد أم غنى وتنوع ثقافي؟، دويتشه فيله، 11 يوليو 2019

زادت - في نفس الوقت - نسبة المواطنين الذين يشعرون بالقلق الأمني بسبب الهجرة[60]. وهذا يوضح، في جانب مهم منه، أن الهجرات الكبيرة والسريعة تكون الحصة الأكبر من تأثيراتها الفورية التي تتركها على المزاج العام ناتجة عن الهواجس والتخوفات الاجتماعية أكثر من أي تأثيرات وتبعات أخرى.

ولا غرابة، والحال كذلك في ظل هذا الارتباك، أن يُحقق حزب البديل اليميني الشعبوي الذي يتبنى توجهات وبرامج معادية تماماً للأجانب وللألمان من أصول مهاجرة، تقدّماً ملحوظاً في الانتخابات الأخيرة، المحلية والاتحادية والأوروبية، في ظل تراجع واضح لغالبية الأحزاب (التقليدية) التي تتبنى توجهات وسياسات تحترم التنوع وتقدّره. لكن، في المقابل، فإن الأمر الجيد بالنسبة إلى أنصار نهج التعددية الثقافية يتمثل في تحقيق حزب الخضر تقدم كبير في نفس الوقت، وهو أكثر الأحزاب المتبنية لسياسات متقدمة في هذا الصدد.

على ضوء كل ذلك، يمكن القول بأن التوجهات الرسمية والمبادئ المُوجهة للسياسات الرسمية المتعلقة بمسائل التعددية الثقافية في ألمانيا، ستتأرجح خلال السنوات القادمة على حبل التجاذبات حول ملف اللاجئين الجدد وما يُثيره من إشكالات وهواجس، وستَتحَدّد هذه السياسات والتوجهات في نهاية المطاف على ضوء ما يتم إحرازه من تقدم أو فشل في مواجهة التحديات والقضايا المتراكمة والمتجددة التي تطرحها الهجرة وتبعاتها المختلفة على جميع الأصعدة.

خاتمة

تبدو الإشكالية الكبيرة التي تواجهها الدول في وقتنا الراهن هو أن الانزياح في اتجاه مجتمعات متعددة الثقافات يتم بوتيرة عالية، حتى في أكثر البلدان التي عرفت أشكالاً راسخة من نموذج الدولة القومية التقليدية، تحت ضغط ديناميكيات متعولمة بشدّة، تتم بوتير عالية ويَصعُب مجاراتها، وكتل بشرية كبيرة تنساح في أرجاء الأرض. ومع كل هذا الانتقال الواسع والكثيف، تُواجَه الدعوات المُطالبة بتطبيق وتعميق التجارب التي تحذو حذو نموذج „سياسات التعددية الثقافية" في محاولة لاستيعاب وإدارة التنوع والتعدد الثقافي والتكيّف معه بالكثير من التوجس والريبة والتشكيك، حتى في أكثر الدول ليبرالية. وعوضاً عن ذلك، تزداد المطالبات بضرورة إعادة تطبيق نموذج سياسات الدولة القومية التقليدي لمواجهة مشاكل معقدة، وذات أبعاد ثقافية، عجزت هذه السياسات عن إيجاد معالجات عادلة وآمنة لها، منذ البداية.

60 ميريام بينكه، مصدر سابق.

في ألمانيا، الذي يتوسع فيها حيّز التعددية الثقافية على المستوى الاجتماعي، سيكون بانتظار المطالبات الساعية إلى تطبيق نموذج أشمل من السياسات الرسمية التي تستوعب التنوع، وتُشجّع نهج التعددية الثقافية أياماً صعبة، فمن جهة هناك ميل عام نحو تبني الآراء المحافظة، فضلاً عن تصاعد اليمين الشعبوي الذي يُعادي كل ما هو أجنبي، ومن جهة أخرى لن يُساعد وجود المجتمعات الموازية في شكلها الحالي بمنح الطمأنينة للغالبية بأن تطبيق النموذج التكاملي لسياسات التعددية الثقافية، ستكون له نتائج إيجابية أكبر ستطال الجميع على كل المستويات.

ومع كل تلك الإشكاليات والتحديات، لا يُمكن القول بأن هذا النموذج من السياسات قد فشل، وبالتالي تحميله وِزر إخفاق السياسات الرسمية للدولة التي لم تمنح في السابق الاعتراف ولا حقوق المواطنة الكاملة لكل من نظرت إليهم كـ ,,جماعات أخرى"، وتعاملت معهم كـ ,,ضيوف مؤقتين"، فاضطروا، وفي معظم الحالات عن رغبة منهم، إلى إدارة أمورهم في عزلة تامة، وتطبيق أعرافهم وتقاليدهم بصرامة بعيداً عن اهتمام الدولة ورعايتها. كما لا يُمكن اعتبار فشل السياسات الإسعافية المجزأة والمرتبكة التي حاولت الحكومة إقرارها في السنوات الأخيرة لمعالجة واقعٍ تكْبُر إشكالياته وتحدياته وانقساماته، بمثابة دليلاً دامغاً على فشل نموذج سياسات التعددية الثقافية في هذه الدول.

على الجانب المقابل، فإن العيش داخل غيتوهات مغلقة، وخصوصاً الجاليات الإسلامية، سيُعزز من مصداقية البروباغندا التي تنشرها الأحزاب الشعبوية لدى عامة الناس. وبما أن التنافس بين الأجندة السياسية يقوم على أساس اللعبة الديمقراطية، فإن عدم إبراز صورة مطمئنة تستطيع أن تجعل من التعددية الثقافية نموذجاً جاذباً بما يعكس الرغبة في التعايش والاحترام المتبادل والتفاعل الإيجابي، وتَفهُم اختلاف الآخر واحترام وجهات نظره، وإظهار الثقة المتبادلة والتعاطف والمشاركة الوجدانية، خصوصاً في أوقات الأزمات، بما يدعم موقف المدافعين عن المجتمع المفتوح والمطالبين بإقرار سياسات تحمي حقوق المختلفين ثقافياً، ويُقوّي شوكتهم في صراعهم المرير مع قوى اليمين الشعبوي، ستواجه سياسات التعددية الثقافية امتحانات عسيرة، وستبدو أكثر عرضةً لسوء الفهم وأكثر ريبةً في نظر الغالبية. كما ستفقد هذه الجاليات كثيراً من الحقوق التي اكتسبتها عن طريق النضال المدني طيلة عقود من الزمن، بل وقد تواجه هي الأخرى أوقاتاً عصيبة جداً.

قائمة المراجع

العربية:

- أندرو إدجار وبيتر سيدجويك: موسوعة النظرية الثقافية – المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، 2014
- أيدان أوزوغوز: الهجرة «حقيقة واقعة»، موقع «أمل برلين»، 6 مارس 2018، https://amalberlin.de/2018/03/06/وزيرة-الدولة-أيدان-أوزوغوز-الهجرة-حقي/
- بريان باري: الثقافة والمساواة – نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ترجمة كمال المصري، عالم المعرفة، الكويت، العدد 382، نوفمبر 2011
- بول كولبير: الهجرة – كيف تؤثر في عالمنا؟، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، العدد 439، أغسطس 2016
- بي بي سي عربية: محمد صلاح يحدّ من كراهية المسلمين في ليفربول، 3 يونيو 2019، www.bbc.com/arabic/middleeast-48504480
- تشارلز تايلور: ثقافة القطيع، ترجمة: أمين علي، موقع قنطرة، 19 أكتوبر 2010، https://ar.qantara.de/content/bqlm-tshrlz-tylwr-tfkyr-lqty (المقال الأصلي باللغة الإنجليزي نُشر في العام 2007)
- خالد سلام: ألمانيا.. الإسلام مصدر تهديد أم غنى وتنوع ثقافي؟، دويتشه فيله، 11 يوليو 2019، https://p.dw.com/p/3Lw4Q
- دويتشه فيله: خبراء عرب - خطاب دي ميزيير حول ريادة الثقافة الألمانية «إستفزازي»، 2 مايو 2017، https://p.dw.com/p/2cFgQ
- سايمون ديورنغ: الدراسات الثقافية – مقدمة نقدية، ترجمة ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة، الكويت، العدد 425، يونيو 2015.
- سوزانه شروتر: ما هو الإسلام الذي ينتمي إلى ألمانيا؟، دويتشه فيله، 26 مايو 2016، https://p.dw.com/p/1Iq72
- طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس: مفاتيح اصطلاحية جديدة – معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2010
- علي راتانسي: التعددية الثقافية، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013
- محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام... والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2012
- مريام بينكه: سوق العمل الألمانية - الاندماج أفضل من التوقعات، دويتشه فيله، 13 سبتمبر 2019، https://p.dw.com/p/3POyG
- مسألة الهويَّة: العروبة والإسلام والغرب، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ط 3، 2012

- منظمة اليونسكو، تقرير اليونسكو العالمي: الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، 2009
- منظمة اليونسكو، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين، باريس، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2001
- ويل كيمليكا: أوديسا التعددية الثقافية، الجزء الأول، ترجمة د. أمام عبد الفتاح، عالم المعرفة، الكويت، العدد 377، يونيو 2011
- ويل كيمليكا: أوديسا التعددية الثقافية، الجزء الثاني، ترجمة د. أمام عبد الفتاح، عالم المعرفة، الكويت، العدد 378، يونيو 2011

الأجنبية:

- Bassam Tibi: Europa ohne Identität? Leitkultur oder Wertebeliebigkeit, Siedler Verlag, München, 3. Auflage, 2002

- Bhikhu Parekh: Rethinking Multiculturalism – Cultural Diversity and Political Theory, Macmillan Press Ltd, UK, 2000

- Pierre Bourdieu & Loïc Wacquant: On the Cunning of Imperialist Reason, Theory, Culture and Society, SAGE Journals, Vol 16, Issue 1, February 1999, in: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/026327699016001003

- Brett Klopp: German Multiculturalism, Immigrant Integration and the Transformation of Citizenship, West Port and London - Praeger, 2002

- Bundesamt für Migration und Flüchtlinge, Aktuelle Zahlen, Juni 2019, in: http://www.bamf.de/SharedDocs/Anlagen/DE/Downloads/Infothek/Statistik/Asyl/aktuelle-zahlen-zu-asyl-juni-2019.pdf?__blob=publicationFile

- Charles Taylor commentary by Jürgen Habermas et al.: Multiculturalism and „The politics of recognition", Princeton, N.J. - Princeton University Press, USA, 1992.

- Der Spiegel Online: Merkel erklärt Multikulti für gescheitert, 16 Oktober 2010, in: https://www.spiegel.de/politik/deutschland/integration-merkel-erklaert-multikulti-fuer-gescheitert-a-723532.html

- Der Tagesspiegel: Seehofer nennt Migration „Mutter aller politischen Probleme", 6 September 2018, in: https://www.tagesspiegel.de/politik/innenminister-nach-chemnitz-seehofer-nennt-migration-mutter-aller-politischen-probleme/23002186.html

- Derek McGhee: The End of Multiculturalism? Terrorism, Integration and Human Rights, Open University Press, Milton Keynes, 2008

- Die Welt: Für Angela Merkel gehört der Islam zu Deutschland, 4 March 2011, in: https://www.welt.de/politik/deutschland/article12701606/Fuer-Angela-Merkel-gehoert-der-Islam-zu-Deutschland.html

- Focus Magazin, Braucht Deutschland eine Leitkultur? Und wenn ja, welche?, 6 May 2017, in: https://www.focus.de/politik/deutschland/deutschland-braucht-deutschland-eine-leitkultur-und-wenn-ja-welche_id_7087618.html

- Friedrich Merz: Einwanderung und Identität, Die Welt Zeitung, 25. Oktober 2000, in: https://www.welt.de/print-welt/article540438/Einwanderung-und-Identitaet.html

- Jeffrey Jurgens: Jurgens on Klopp, ‚German Multiculturalism, Immigrant Integration and the Transformation of Citizenship', Humanities & Social Sciences Online, December 2004, In: https://networks.h-net.org/node/35008/reviews/44046/jurgens-klopp-german-multiculturalism-immigrant-integration-and

- Johannes Kandel: Organisierter Islam in Deutschland und gesellschaftliche Integration, Referat Interkultureller Dialog, Politische Akademie der Friedrich-Ebert-Stiftung, September 2004, In: https://library.fes.de/pdf-files/akademie/online/50372.pdf

- Jürgen Habermas: Keine Muslima muss Herrn de Maizière die Hand geben, Rheinische Post, 3 May 2017, in: https://rp-online.de/politik/deutschland/leitkultur-das-sagt-juergen-habermas-zur-debatte_aid-17919711

- Julian Nida-Rümelin: Humanismus als Leitkultur: Ein Perspektivenwechsel, C.H. Beck Verlag, München 2006.

- Karen Schönwälder: Germany - Integration policy and pluralism in a self-conscious country of immigration. In S. Vertovec, & S. Wessendorf (Eds.), The Multicultural Backlash: European Discourses, Policies and Practices, London, New York, 2010, pp. 152-169

- Martin Ohlert: Zwischen „Multikulturalismus" und „Leitkultur", Wiesbaden, Springer Verlag, 2015

- Nobert Lammert: Lammert plädiert für neue Leitkultur-Debatte, Deuschlandfunk Radio, 20 Oktober 2005, in: https://www.deutschlandfunk.de/lammert-plaediert-fuer-neue-leitkultur-debatte.691.de.html?dram: article_id=49131

- Raed Saleh: Ich Deutsche – Die Neue Leitkultur, Hoffmann & Campe Verlag, Hamburg, 2017

- Robert Putnam: E Pluribus Unum - Diversity and Community in the Twenty-first Century, Scandinavian Political Studies, Vol. 30, No. 2, June 2007, pp.137–7

- Rogers Brubaker: Citizenship and Nationhood in France and Germany, Cambridge, Mass. and London - Harvard University Press, USA, Second printing, 1994

- Ruud Koopmans (2010) Trade-Offs between Equality and Difference: Immigrant Integration, Multiculturalism and the Welfare State in Cross-National Perspective, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 36, No. 1, January 2010, pp. 1-26

- Steven Vertovec: Towards post-multiculturalism? Changing communities, conditions and contexts of diversity, International Social Science Journal, Vol. 61, Issue 199, March 2010, pp. 83-95

- Thomas de Mainzière: Leitkultur für Deutschland, was ist das eigentlich?, Die Zeit, 30 April 2017, in: https://www.zeit.de/politik/deutschland/2017-04/thomas-demaiziere-innenminister-leitkultur/seite-2

- Will Kymlicka: Multiculturalism - Success, Failure, and the Future, Migration Policy Institute, Washington, 2012, in: https://www.migrationpolicy.org/sites/default/files/publications/TCM-Multiculturalism-Web.pdf

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020